تناولت الدراسة تحليل وقياس الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في أربعة مباحث حيث تعرض المبحث الأول لتطور مفهوم الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج حيث تم عرض المسائل المرتبطة بالخلفية التنظيرية لمفهوم الإنتاجية الكلية للعناصر من حيث الفرق بينه وبين المفاهيم الجزئية للإنتاجية وما يعبر عنه مفهوم إنتاجية العناصر وما إذا كان يعبر دائماً عن حدوث تغير تكنولوجي ثم تعرض لأهم مناهج قياس هذه الإنتاجية، وخلُص هذا المبحث إلى أن المفهوم الضيق للإنتاجية الكلية للعناصر يشير إلى كونها مقياس تقريبي للتقدم الفني، وفي حين أن المفهوم الواسع لها يشير إلى كونها تعكس كفاءة كافة عناصر العملية الإنتاجية مقاسة معاً في الوقت ذاته، ولقد قسمت مناهج قياس الإنتاجية الكلية للعناصر وفقاً للفروض التي قامت عليها إلى مناهج تعتمد على فرض تحقيق الوحدة الاقتصادية محل القياس للكفاءة الفنية حيث يعكس نمو الإنتاجية الكلية للعناصر التقدم التكنولوجي المفضي لانتقال منحنى الحدود القصوى للإنتاج، ومناهج معتمدة على فرض عدم كفاءة الوحدة الاقتصادية محل القياس حيث يعكس نمو الإنتاجية الكلية للعناصر كل من التقدم التكنولوجي والتحسن في كفاءة استخدام عناصر الإنتاج المفضية إلى انتقال الوحدة الاقتصادية من نقطة أسفل منحنى الحدود القصوى إلى نقطة على منحنى حدود قصوى أعلى، والتي تعتمد على استخدام دوال الإنتاج الحدودية أو دالة إنتاج أفضل أداء ممكن عملياً، ويستخدم المنهجين أدوات للقياس إما تعتمد على التقدير المعلمي أو تعتمد على التقدير اللامعلمي، وحاولت النماذج المختلفة لنماذج النمو النابع من الداخل إلى تفسير متبقى سولو وصياغة مصادر النمو المختلفة ووضع قواعد لها بإضافة عوامل إنتاج غير تقليدية إلى دالة الإنتاج والتي كان أهمها رأس المال البشري والتكنولوجيا بجانب متغيرات السياسة الحكومية.

وتعرض المبحث الثاني للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في ضوء نظريات النمو الاقتصادي والنظريات الحديثة للبطالة حيث شهدت دراسة وتحليل نمو إنتاجية العناصر تطرواً مصاحباً لتطور نظريات النمو الاقتصادي والبطالة، ففي نظريات النمو الحديثة تعد كتابات "سولو" في إطار النظرية النيوكلاسيكية نقطة البداية لما تقوم به إنتاجية العناصر في إحداث النمو طويل الأجل فهي تعكس العوامل التي تفضي لانتقال دالة الإنتاج، فعلى الرغم من إمكانية تحديد قيمة المتبقى (معدل نمو الإنتاجية الكلية للعناصر) في النموذج الكلاسيكي الحديث باستخدام منهجية حسابات النمو والتي يمكن من خلالها يتم تقسيم الناتج إلى مكوناته أو مصادره وهي نمو المدخلات والنمو التكنولوجي بجانب نمو العوامل الأخرى، وحساب مساهمة كل مصدر على حده إلى أن تفسير ذلك المتبقي وإيجاد وتحليل محدداته وبالتالي تفسير النمو طويل الجل ظل خارج حدود هذا النموذج، ولقد سمحت نظرية النمو النابع من الداخل بإدخال عنصر رأس المال البشري في دالة الإنتاج وإعتباره متغيراً حاكماً فيها مما يسمح بحدوث النمو الاقتصادي واستمراره في الأجل الطويل وأن ينبع هذا النمو من داخل النموذج الاقتصادي نفسه.

وتبين من مسح الأدبيات الاقتصادية المعالجة لقضية الإنتاجية ومقاييسها أن العامل الحاسم في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو في الإنتاجية لا يكممن فقط في الحصول على التكنولوجيا الحديثة واقتنائها ولكن أيضاً في الارتقاء بمستوى التعليم والتدريب والمستوى المهاري لقوة العمل المحلية لتتمكن من استيعاب هذه التكنولوجيا والتعامل معها بكفاءة مرتفعة، خاصة وأن رأس المال البشري يلعب دوراً حيوياً في تحقيق التقدم التكنولوجي وهو ما عبرت عنه نظرية رأس المال البشري ونظرية النمو الذاتي، ولقد أبانت النظريات الحديثة للبطالة هشاشة الفروض التي استندت عليها النظرية النيوكلاسيكية، كما أوضحت وهن ما نادت به هذه النظرية بشأن التعادل بين الأجر والإنتاجية الحدية للعمل، ولقد فسرت هذه النظريات البطالة يمكن تطبيقه على كثير من الدول النامية ويبين كيف تتعايش جنباً إلى جنب إرتفاع معدلات البطالة والأجور المرتفعة في أسواق داخلية للمشروعات يصعب اختراقها من جانب الباحثين عن عمل وعلاقة ذلك بالتأثير الإيجابي لزيادة الأجور على الإنتاجية وقوة موقف المساومة لدى المشتغلين.

وتعرض المبحث الثالث للعلاقة بين العولمة والإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج الذي تناول الأدبيات التي بحثت تأثير العولمة على هذه الإنتاجية على المستوى النظري والتطبيقي، كما استعرض مفهوم العولمة وأهم آليات ومظاهرها وهي تحرير التجارة في السلع والخدمات وتدفقات رأس المال الأجنبي المباشر والتطور المعرفي والتكنولوجي وهجرة الأفراد عبر الحدود، فبالنسبة لأثر تحرير التجارة تبين وجود علاقة بينها وبين الإنتاجية، كما وجدت آثاراً إيجابيات للاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية في الدول المضيفة، واتفقت معظم الدراسات على أن التقدم المعرفي والتطور التكنولوجي المتحيز للمهارة له تأثير إيجابي على الإنتاجية، وبالنسبة لهجرة الأفراد عبر الحدود تبين خضوعها لعديد من القيود الهادفة لتحجميها من ناحية ولتغيير الهيكل المهاري للمهاجرين من زاوية أخرى، ونجم عن ذلك تزايد ظاهرة هجرة العقول من الدول النامية إلى المتقدمة مع ما ينجم عن ذلك من آثار سلبية على الإنتاجية في الدول المهاجر منها ومن تأثير إيجابي على الإنتاجية في الدول المستقبلة لها.

وتناول المبحث الرابع محددات نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في ضوء الدراسات التطبيقية والتي خلُصت إلى وجود عدة متغيرات مؤثرة متمثلة في التقدم التكنولوجي أو المعرفة القائمة على استحداث ونقل واستيعاب التكنولوجيا حيث ترتبط عملية استحداث وتوليد التكنولوجيا بوجود نظام فعال للابتكارات الذي يقاس بعدد من المؤشرات منها حجم الإنفاق على البحوث والتطوير وعدد براءات الاختراع وعدد المقالات العلمية والفنية المنشورة وعدد العلماء والباحثين كما ترتبط عملية نقل المعرفة بعدد من الآليات منها درجة الانفتاح على العالم الخارجي وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وازدهار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل عنصر رأس المال البشري، وما من شك في أن للإنفاق على البحوث والتطوير آثاراً ايجابية على إنتاجية العناصر، والحال كذلك بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومن هذه المتغيرات أيضاً السياسات الهيكلية والبنية المؤسسية لما لدور الدولة ومدى كفاءتها من حيث التزامها بمعايير الحوكمة ووجود أسواق ومؤسسات مالية وسيطة لتيسير المبادلات فضلاً عن دور الجهاز

المصرفي في توفير التمويل للاستثمارات ذات الإنتاجية المرتفعة، وفضلاً عن دور الدولة بحجم الإنفاق العام وطرق إدارته وتمويله، وناهيك عن كفاءة حجم ودور الدولة والتزامها بمعايير الحوكمة في التأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي، وأيضاً تسهم السياسات الاقتصادية المستقرة في استقرار بيئة العمل وخفض درجة عدم التأكد التي تواجه القرارات الاستثمارية ومن ثم خفض المخاطر التي تواجهها بما يساعدها على التوجه نحو الأنشطة الأكثر إنتاجية.

وتناول المبحث الخامس أثر الإستثمار الأجنبى المباشر على الإنتاجية الكلية فى القطاع الصناعى خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٩ حيث استعرضت الدراسة تطور معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى والتوظيف ورأس المال والإنتاجية الكلية للعوامل وتدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر الوارد للقطاع الصناعى مع استعراض للمقارنة بين المنشآت الصناعية المحلية والمنشآت الصناعية الأجنبية من حيث عددها والناتج والتوظف والتكاليف الإستثمارية والكثافة الرأسمالية وإنتاجية العامل والإنتاجية الكلية , ودرجة تركز العمالة ودرجة تركز الناتج فى القطاع الصناعى .

وقد أسفرت الدراسة عن النتائج التالية :-

- التأكيد على أهمية الإنتاجية الجزئية والكلية فى إحداث آثار إيجابية على النمو والتنمية الإقتصادية المتواصلة , ودورها فى زيادة القدرات التنافسية للدول فى ضوء النظام الإقتصادى الدولى القائم على المنافسة والنفاذ الحر إلى الأسواق الدولية وتحرير التجارة الدولية وجذب التدفقات الإستثمارية الأجنبية .
- على الرغم من مشكلات القياس المتعددة التى تواجه تقدير الإنتاجات الجزئية والكلية فإن المناهج الحديثة سميت بقياس وتحليل هذه الإنتاجات إلى حد كبير , كما سمحت بالتعرف على أهم محدودات الإنتاجية والعوامل المؤثرة فيها فضلاً عن فهم العلاقات التشابكية التى تربط فيما بينها وبين المتغيرات الكلية الآخرى .
- يستخلص من مسوح الأدبيات الإقتصادية حول معالجة الإنتاجية وحول مقاييسها أن العامل الحاسم فى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو فى الإنتاجية لايكمن فقط فى إقتناء أحدث التقنيات بقدر ما يكمن أيضاً فى ضرورة النهوض بالتعليم والتدريب والمستوى المهارى لقوة العمل المحلية لتتمكن من إستيعاب والتعامل مع التكنولوجية المعاصرة بكفاءة وفاعلية , وذلك بإعتبار أن رأس المال البشرى يلعب دوراً حيوياً فى تحقيق التقدم التكنولوجى وهو ما عبرت عنه نظرية رأس المال البشرى ونظرية النمو الذاتى الحديثة .
- كان تأثير آليات العولمة الإيجابى واضحاً على الإنتاجية سواء بالنسبة لأثر تحرير التجارة وتأثير الإستثمار الأجنبى المباشر وأثر التقدم المصرفى والتطور التكنولوجى وحرية إنتقال الأشخاص وإن تباين هذا التأثير من دراسة لآخرى أو فيما بين الدول المتقدمة أو النامية الأمر الذى يؤكد على وجود علاقة تشابكية بين الإنتاجية وآليات العولمة .

- أدى التواجد الأجنبى داخل القطاع الصناعى المصرى إلى رفع الإنتاجية الكلية للقطاع الصناعى ويُعزى ذلك إلى نقل التقنيات الأجنبية من المنشآت الصناعية إلى القطاع الصناعى من خلال المنشآت الصناعية المحلية بإستفادتها من التقنيات الأجنبية حيث خبرة ومهارة عنصر العمل لدى المنشآت الأجنبية .

وبعد هذا العرض توصي الدراسة بمايلي:

١- ضرورة تعظيم الاستفادة من العنصر البشري وذلك بتنميته وتوعيته والارتقاء بمستوى مهارته من خلال زيادة الموارد الموجهة لقطاع التعليم والصحة، وإعادة تخطيط وهيكلة منظومة التعليم والاهتمام بالبحوث والتطوير والإنفاق عليه.

٢- تطوير التكنولوجيا المحلية ووضع حوافز لحفز التطور التكنولوجي والربط بين مراكز البحوث والعمليات الإنتاجية.

٣- حفز الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع الصناعي حتى يمكن نقل التكنولوجيا المتطورة لسد الفجوة التكنولوجية لما لذلك من تأثيرات ايجابية على الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.

٤- تفعيل مؤشرات كفاءة الدولة (الحوكمة) ومؤشرات الانفتاح على العالم الخارجي (مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج) لما لذلك من تأثير إيجابي على الإنتاجية الكلية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي بالتبعية.